مجالات الاستثمار في قطاع الثروة السمكية في العراق

(٢،١)

المؤشرات الفنية والاقتصادية لمجالات الاستثمار

د. باسم جمعة حسين

ان المؤشرات الفنية والاقتصادية لقطاع الثروة السمكية تشير الى امكانية التوسع في عدة مشاريع استثمارية في قطاع الثروة السمكية وللأسباب التالية:

١. توفر موارد مائية متنوعة جغرافيا وبيئيا حيث هناك البحيرات والخزانات والانهر والروافد والاهوار والمياه الاقليمية ومياه شبكة البزل. كما ان هناك مياهاً باردة مثل دوكان ودربندخان واعالي نهري دجلة وديالى والزاب الكبير والزاب الصغير وهناك مياه مالحة مثل بحيرة الرزازة ونهر المصب العام.. الخ.

٢. الطبيعة البيئية و الطوبوغرافية للمسطحات المائية بجميع انواع ومواقعها تحتضن حوالي ٧٤ نوعاً من الاسماك التجارية ذات النوعية والقيمة الاقتصادية الجيدة. والمستغل منها فقط حوالي ١٢ نوعاً كما يمكن ادخال انواع اخرى من الاسماك ذات قيمة اقتصادية في المصائد الدولية.

٣. التطور الكبير في تقنيات وتكنولوجيا تربية الاسماك حيث شجع هذا التطور على التوسع في قطاع تربية الاسماك واستغلال جميع الموارد المائية لاقامة مشاريع متنوعة لتربية الاسماك.

واقع الاستثمار السمكي:

ان غياب التنظيم المؤسسي لادارة القطاع السمكي لفترة تزيد على ١٥ عاما وغياب رعاية الدولة لهذا القطاع ادى الى غياب السياسات التنموية والاستثمارية عن هذا القطاع وقد ترك القطاع يستغل بشكل غير عقلاني وبطرق وأمكانيات مادية وفنية محدودة جدا.

وتصنف طرق الاستثمار في القطاع حاليا كالاتي:

أ . استثمارات فردية محدودة جدا تعمل في مجالات:

. الصيد التقليدي في المسطحات الداخلية.

. الصيد التقليدي في المياه البحرية.

. تربية الاسماك عن طريق إنشاء احواض ترابية في الاراضي غير الصالحة للزراعة.

ب . استثمارات شركات مساهمة خاصة وشركات محدودة ومشاريع كبيرة تعمل كلها في مجال تربية الاسماك ومعظم هذه الشركات محدودة الامكانيات المالية والفنية وانشئت على مشاريع كانت قائمة اصلا ومازال انتاجها واستثماراتها محدودة جدا.

ج . البنيات التحتية للقطاع عبارة عن مشاريع فردية محدودة الامكانيات والمتمثلة بالمخازن المبردة وورش صيانة شباك ومعدات صيد علاوي تسويق الاسماك.. الخ.

٣. مقومات تنشيط الاستثمار واتجاهات الاستثمار.

ان القطاع بحاجة ماسة الى اجراءات ادارية وفنية ودعم مالي ومعنوي من قبل اجهزة ومؤسسات الدولة لكي ينهض القطاع ويوظب لاستثمار اموال وامكانيات فنية وجعل للقطاع دور اقتصادي متميز في الانتاج الحيواني.

ومن أهم مقومات تنشط الاستثمار مايلي:

أ . اعادة التنظيم المؤسسي لادارة الدولة بصيغة تنظيم إدارة القطاع والنهوض به على أسس علمية وعملية تطبيقية تتوافق مع السياسات الزراعية والاقتصادية للعراق الجديد.

ب . اعادة النظر بقوانين وتشريعات سياسة الائتمان والاستثمار الخارجي وتشجيع القطاع المصرفي الخاص والعام في التنمية عن طريق التوسع في المشاريع أو تحسين تكنولوجيا ونظم الانتاج وتقديم القروض الميسرة للمشاريع الفردية أو الصغيرة والتي تشكل نسبة ملحوظة في قطاع الاسماك وتشجيع جلب رؤوس اموال خارجية على شكل تقنيات وتكنولوجيا متطورة للعمل في القطاع تحت شروط ميسرة.

ج . تقديم الخدمات والدعم الاداري والفني والمالي لتوجيه المستثمرين المحليين أو الشركات المساهمة الخاصة أو المختلطة أو دعوة رؤوس الأموال العربية أو الأجنبية للمساهمة في الاستثمار في الاتجاهات التالية:

. الاستثمار في الصيد التقليدي وتنمية المسطحات المائية وحسب الخصوصية البايولوجية والبيئية والجغرافية لكل مسطح مائي.

. الاستثمار في مجال الصيد البحري وحسب الظروف وامكانيات المياه الاقليمية والمياه المجاورة والاستفادة من قانون البحار الدولي للعمل في المياه الدولية عن طريق إنشاء شركات مختلطة للصيد البحري وبالتعاون مع دول الجوار.

. الاستثمار في مجالات تربية الاسماك والاستفادة من الموارد المائية الطبيعية وشبكات الري والبزل والشواطئ البحرية لأقامة المزارع التالية:

أولا . مزارع لتربية الاسماك باستخدام الاحواض الترابية وبمساحة كبيرة.

ثانيا . مزارع لتربية الاسماك باستخدام الطرق المكثفة المفتوحة للاستفادة من وفرة المياه على شواطئ البحيرات والانهار.

ثالثا . مزارع لتربية الاسماك في الخلجان البحرية والخلجان في بحيرات الثرثار، الرزازة، حمرين... الخ.

رابعا . إنشاء مخازن مبردة، اسطول نقل متخصص، مفاقس التكثير الاصطناعي للاسماك، صناعة زوارق وعدد وشباك صيد، تأسيس مراكز متطورة لتسويق وتصنيع الاسماك.. الخ.

د . التعاون والتنسيق مع مراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد المتخصصة لانجاز الدراسات والبحوث والتعرف على احدث التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في القطاع.

معوقات ومشاكل تنمية الثروة السمكية

لقد وهب العراق ثروة مائية هائلة وارضاً زراعية واسعة وثروة مالية كبيرة. وان هذه الثروة المائية أصبحت بحكم الطبيعة قاعدة أساسية لتنمية ثروة سمكية كبيرة ومصدرا اساسيا لرفد الأسواق المحلية بالاسماك وعلى مدار السنة.

ان الواقع الحالي يشير الى ان الثروة السمكية في حالة تدهور كبير من الناحية الاقتصادية والنوعية والكمية ويمكن القول بأن الانتاج الحالي للسنوات الماضية يتم بصورة بدائية واستمرار الانتاج نتيجة الظروف الطبيعية الملائمة لنمو وتكاثر بعض الانواع من الاسماك المحلية.

ان أسباب تخلف الاستثمار وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية واستغلال الثروة السمكية يعود بالدرجة الأساس الى عدم الاهتمام والرقابة الدائمية من قبل القطاع العام وعدم تخصيص خطط استثمارية لهذا القطاع ولمدة تزيد على ٢٠ سنة ماضية. بالاضافة الى التغيير الكبير في الظروف البيئية من شحة المياه وندرة الامطار وارتفاع درجات الحرارة والظروف الاقتصادية غير الطبيعية التي مرت على العراق خلال السنوات الماضية.

ان أهم المشاكل الادارية والفنية تتلخص بضعف الهيكل الاداري والفني الخاص بمتابعة استثمار الثروة السمكية مما ادى الى حدوث فجوة كبيرة بين القطاع الخاص وهذه الأجهزة الادارية والفنية من جهة. ومن جهة اخرى فجوة أكثر خطورة بين الأجهزة الادارية والفنية واجهزة القطاع الخاص وما يجري في الدول الاخرى من تطور في مجال استغلال الثروة السمكية بسبب فقدان الأجهزة الادارية الى الفنيين والاختصاصيين أو مختبرات بحثية قادرة على مواكبة تطورات القطاع وخاصة ان القطاع قد مر بتغيرات جوهرية منها بيئية ومنها جغرافية وغيرها.

في الهم الاقتصادي

اما آن للشركات الزراعية ان تعود لمواقع انتاجها؟

حسام الساموك

سجل القطاع الزراعي سهما كبيرا في بيانات الانتاج المنخفضة بما اتاح للمضاربين ذريعة التوجه نحو الأسواق المجاورة لاغراق سوق المنتجات الزراعية بمحاصيلها المختلفة لتلحق الضرر البالغ بما تبقى من المحاصيل المحلية وتحيق بالعاملين بالمهن الزراعية خسائر متلاحقة.

وإذا كانت الممارسات العشوائية وغير المدروسة لقطاع كبير من الفلاحين قد وفر مثل تلك الذرائع والحجج، فان بروز شركات خاصة ومساهمة كبيرة منذ أكثر من عشر سنوات لتنهض بشتى قنوات العمل الزراعي والحيواني وتخصصها بانماط متطورة من المحاصيل الحقلية والمنتجات المتنوعة ، كان عليها ان تواجه بقدراتها الانتاجية النوعية، فضلاً عن تحويلاتها المؤهلة تحديات الاحتياجات المختلفة للسوق المحلية برغم الظروف الاستثنائية التي لا ينكر أنها حجمت العديد من الفعاليات، بل عطلت خطوطاً انتاجية كبيرة. لكننا لابد ان نحمل ادارات مثل تلك الشركات المسؤولية الأولى في التعاطي مع التطورات بما يتيح لها ان تحافظ على قدر معقول من الانتاج الآلي والتقني في ميادين المحاصيل الزراعية على اصنافها، علاوة على المنتجات التصنيعية الزراعية منها والحيوانية اذ لا ينكر ان عددا لايستهان به من معامل الالبان تتوزع مواقع بعض تلك الشركات وتتوفر لها مختلف وسائل ادامة انتاجها لتصنيع المنتجات المتحققة من مشتقات الحليب.

ان من يتابع اعداد الشركات الزراعية المعطلة نشاطاتها لشتى الأسباب، يصاب بالدهشة، خاصة حين يطالع امكاناتها مقارنة مع الوسائل غير المستحيلة في استعادة نشاطاتها لتدخل دورة الانتاج وتدعم حركة اقتصادنا الوطني وتنمي فعالياته.

ان الشركة الحديثة للانتاج الحيواني وشركة المنتجات الزراعية والثرار للانتاج الزراعي وبابل للانتاج الحيواني والاخاء للانتاج الحيواني وغيرها من الشركات المماثلة فضلاً عن شركات الاسماك المختلفة، يمكن لها اذا ما عززت جهودها بعمليات مشاركة أو صيغ تعاون اخرى ان تتوفر على مجال رحب لتحريك ماكنة انتاجها في شتى الحقول الزراعية والحيوانية.

ان ما يدعو وزارة الزراعة كجهة قطاعية لابد ان تجدد مسؤوليتها عن استعادة دور هذا القطاع الحيوي الفاعل، مواجهة ادارات تلك الشركات في ضرورات تفعيل نشاطها، كما ان الجهات الرقابية المعنية، كدائرة تسجيل الشركات ان تسائل ادارتها فيما ينبغي ان تستفيق من غفوتها لتعويض خسائرها التي لابد ان تعد خسارات مدمرة تلحق بالثروة الوطنية عموماً وتضر بكل حلقات الانتاج والتنمية..

بمشاركة (٢١) دولة افتتاح معرض جيتكس لتقنية المعلومات والاتصالات

دبي / نضال إبراهيم

يعد جيتكس من أهم معارض التكنولوجيا في الشرق الأوسط وأبرزها عالميا، هذا التطور الهائل الذي تم خلال ربع قرن من الزمان سواء في الانتشار أو المساحة أو عدد العارضين يشير إلى أن جيتكس أصبح البيئة المثالية لالتقاء رواد تقنية المعلومات والاتصالات بالزائرين من قطاع التجار الذين يحرص كل منهم على زيارة المعرض والمشاركة والتواجد لإبرام أهم الصفقات والأعمال التجارية. يشغل المعرض أكثر من ١٣ قاعة تعرض أحدث أجهزة وبرامج وأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات بمساحة .تصل.إلى ٣٠,٢٢٧ متر مربع، بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الدول المشاركة للمرة الأولى في دروة المعرض الجديدة ٢١ دولة تشمل أفغانستان، أرمينيا، النمسا، بلغاريا، الدانمارك، فنلندا، أندونيسيا، العراق، ليبيا، اليابان، نيجيريا، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلطنة عمان، السويد، تنزانيا، تونس، أوكرانيا، اليمن.

بالإضافة إلى تنامي عدد العارضين لدورة العام الخامس والعشرين ليصل عدد العارضين الجدد إلى ١١٦٣ عارض.

وحرص المعرض كذلك على توفير أجهزة الكمبيوتر وكافة الوسائل التقنية المتطورة للزائرين والرد على كافة الاستفسارات والأسئلة الخاصة بجيتكس باستخدام أحدث الأنظمة التكنولوجية.

كما يطرح جيتكس في دورته الجديدة، دليل الرسم التخطيطي للمعرض بحيث يتمكن الزوار من استخدام المساعد الرقمي الشخصي بالإضافة إلى دليل الهاتف المتحرك المتوفر على الموقع الالكتروني للمعرض mobile.gitex.com الذي يحتوي على قائمة واسعة بأسماء العارضين ورسم مفصل لمنصات العرض لتسهيل عمليات الاتصال بين الزائرين والعارضين.

وبالنسبة للمنتجات يحرص المعرض لهذا العام على طرح أحدثها، فيتمكن الزائر من الاطلاع على جديد أجهزة الكمبيوتر الدفترية التي تتميز بسرعة في الأداء وخفة الوزن، بطاقات الذاكرة لتخزين المعلومات (الفلاش ميموري) تبدأ من ٣٢ ميجابايت لتصل إلى ٣ جيجابايت، برامج حماية من الفيروسات والخاصة ببرنامج (ريل تايم) وأنظمة أمن المعلومات وحفظ البيانات من الفقدان أو الضياع بالإضافة إلى أحدث تقنيات وبطاقات الجيل الجديد من الفيديو جرافيك وتقنيات الآي بي وغيرها من الأجهزة التكنولوجية.

من المتوقع أن يتجاوز عدد الزوار لدورة العام الجاري ١٢٠ ألف زائر، وبالنسبة للعام ٢٠٠٤

وصل عدد الزوار من قطاع التجار إلى ١١٦ والذي يعد قفزة كبيرة لعدد الزوار مقارنة بدورة المعرض للعام ١٩٨١ والتي استقطبت ٣٠٣٨ زائر وبلغت نسبة الزيادة في عدد الزوار سنويا ما يعادل ١٦٪.

شهدت دورة المعرض للعام الخامس والعشرين ارتفاعا في عدد الشركات المشاركة بنسبة ١٢٪ ليصل عدد الشركات التكنولوجية المشاركة إلى ٢٧٢٤ شركة مما يؤكد على أهمية المعرض الذي يستقطب رواد تقنية المعلومات والاتصالات.

وصل عدد الأجنحة الرسمية المشاركة لدورة جيتكس للعام الحالي إلى ٢٤ جناح مقارنة بدورة العام الماضي والتي وصلت إلى ٢١ جناح وقد شهدت دورة العام الحالي للمعرض نموا كبيرا في عدد شركات تقنية المعلومات السعودية المشاركة في دورة جيتكس الجديدة بنسبة ٢٠٪، والتي تحرص على التواجد في واحد من أهم معارض التكنولوجيا في الشرق الأوسط بالإضافة إلى نمو المشاركة الآسيوية لهذا العام لتتصدر كل من الهند والصين القائمة بأكثر من ١٣٠ شركة، ومشاركة جناح خاص يضم أصحاب الخبرات والعاملين في شركات ومؤسسات تقنية المعلومات والاتصالات الاسترالية التي تسعى من خلال المعرض إلى تعزيز مواقعها في أسواق المنطقة ومشاركة قوية لشركات تقنية المعلومات والاتصالات المصرية ونمو مشاركة منطقة المغرب العربي وروسيا كما شهدت الدورة الجديدة للمعرض نمو مشاركة أوروبا الغربية بشكل ملحوظ مقارنة بدورة العام الماضي لتتصدر بريطانيا قائمة الدول التي كثفت مشاركتها وتليها في الترتيب ألمانيا وفرنسا من الرواد وأصحاب الخبرات في مؤسسات قطاع تقنية المعلومات والاتصالات إضافة إلى حرص دول الشرق الأوسط وأفريقيا على التواجد والمشاركة في أهم معارض التكنولوجيا على مستوى العالم و زيادة عدد الشركات الأمريكية المشاركة لهذا العام.

نجح جيتكس بالفعل في تعزيز السوق التكنولوجي في المنطقة وساهم في منح فرص أكبر للأعمال المتوسطة والصغيرة في إمارة دبي في الإمارات وفي المنطقة ومن الصعب تحديد الدور الأساسي الذي لعبه معرض تقنيةالمعلومات في تنمية القطاع الاقتصادي التكنولوجي.

بشكل عام نجد أن المعرض أفاد العديد من القطاعات الاقتصادية كالقطاع الفندقي وقطاع الضيافة هذا إلى جانب القطاع الأساسي وهو تقنية المعلومات فهناك العديد من الاستثمارات والأعمال تمكن من تنميتها عبر الاتفاقيات والصفقات التي يتم إبرامها خلال أيام المعرض بالإضافة إلى دوره الأساسي في تعزيز وتحفيز الحركة التجارية وقطاع تقنية المعلومات في دبي إقليمياً وعالمياً.

نجحت إمارة دبي في تصدير معرض جيتكس إلى دول أخرى واستقطاب آلاف الزائرين والعارضين من كافة دول العالم للمشاركة، وفي الفترة الحالية نقوم بدراسة الخطط والمشاريع لإمكانية دخول أسواق جديدة وإقامة المعرض في دول عديدة ولا ننوي الاستعجال بل دراسة مفصلة ودقيقة لإمكانيات التوسع لذا يقوم المركز ببذل الجهود وتقديم أفضل وسائل الخدمات والتسهيلات لإنجاح ذلك المعرض.

مواطنون يحملون وزارة النفط المسؤولية

أزمة الوقود تعود من جديد

بغداد / يحيى الشرع:

طفت على السطح مرة اخرى ازمة الوقود ومازالت ارتال سيارات المواطنين تقف بالانتظار راسمة افعى طويلة ملتفة حول محطات الوقود والتي بدأت تزداد طولا.

(الحدث الاقتصادي) تجولت في عدد من محطات تعبئة الوقود للاطلاع على حقيقة هذا الأمر. ففي منطقة الدورة توجد محطتان. احد العاملين في احداهما قال لي ان السبب في عودة الازمة هو غلق بعض المحطات في بغداد لاسباب عدة اولها البيع بطريقة السوق السوداء ووضع تسعيرات مزاجية، اذ وصل سعر لتر البنزين في المحطات الاهلية (١٠٠) دينار مع الاكرامية المفروضة مما دفع بأصحاب السيارات الى التزود بالوقود من المحطات الحكومية التي تلتزم بالتسعيرة المقررة.

وكشف احد المسؤولين في منظومة حماية المنشآت النفطية قائلا: ان دائرتنا ملتزمة بخطة أمنية محددة هي فرض النظام وتسهيل عملية التزود بالوقود للمواطنين مراقبة عمل المحطات ومحاسبة المسيئين للقانون، لكن ما يحدث من زحام على عدد من المحطات جاء للأسف من عدم انتظام أصحاب السيارات في نظام التزود بالوقود اولاً وقطع التيار الكهربائي لساعات طويلة ، ثانيا مما اثر على انسيابية عمل المحطات.

واضاف وثمة مشكلة أولئك الذين يطلق عليهم اسم (البحارة)، أي أصحاب السيارات المحورة التي تستوعب أكثر من ٥٠٠ وحتى ٩٠٠ لتر من الوقود وبالفعل تم متابعتهم والقاء القبض عليهم ومن امثالهم من دخول المحطات، لكننا بحاجة الى دعم ومساندة المواطنين ودعم الجهات الامنية الاخرى لمتابعة هؤلاء الذين هم من يخلق هذا الزحام اذ يمتلكون محطات مصغرة في بيوتهم وعادة ما يقفون قرب المحطات.. وقال عدد من أصحاب المركبات لـ (لحدث الاقتصادي) في محطة ساحة كهرمانة ان السبب الرئيس في عودة هذه الازمة هو وزارة النفط جراء غلقها عدداً من المحطات وعدم اتخاذ اجراءات رادعة وفورية بحق أصحاب المحطات الذين يبيعون نصف ما يتسلمون من الوقود في السوق السوداء وربما أكثر، وقال لؤي رشيد (طبيب) ان ما يفعله أصحاب المحطات للاسف هو بمباركة عدد من موظفي وزارة النفط فلا يعقل ان يفعلوا هذه الاشياء من دون مساعدة كذلك تلكؤ الوزارة في بناء محطات اضافية اخرى، فبغداد بحاجة الى أكثر من (٥٠) محطة وقود اخرى، وتساءل عبد الله حمادي (متقاعد): لماذا لا تسحب المحطات من المسيئين بطردهم وتغريمهم، فعملهم هذا يصب في خانة الإرهاب المنظم لماذا يبقى المواطن وحده يدفع فاتورة الازمات صعوداً ونتائج اعتقد ان السبب الرئيس في عودة الازمات هو وزارة النفط فهي غير جادة في القضاء على المشاكل، ولم تباشر حتى الآن بالمشاريع الاخرى التي تطور اقتصادنا ومنشآتنا....

السويسريون يتجهون لتأييد استقدام عمال أعضاء أوروبا الجدد

جنيف / وكالات

أظهرت النتائج الأولية للاستفتاء الذي شهدته سويسرا بشأن فتح سوق العمل أن المواطنين أيدوا بأغلبية ضئيلة فتح تلك السوق أمام العمال الوافدين من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي بنسبة بلغت ٥٦٪.ويمنح هذا التأييد -حال تأكده من النتائج النهائية في وقت لاحق - الحكومة تمديد اتفاقية مع المفوضية الأوروبية بشأن حرية انتقال الأفراد من الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبي.

ويعد هذا التصويت بمثابة اختبار لعلاقة سويسرا مع الاتحاد الأوروبي، إذ يمكن أن يؤدي الرفض إلى التخلي عن حزمة من الاتفاقات المتشابكة مع التكتل الأوروبي.

يشار إلى أن ٦٠٪ من الصادرات السويسرية تتجه إلى دول الاتحاد في حين تأتي منه ٨٠٪ من المستوردات، كما يعد الاتحاد الشريك التجاري الرئيس لسويسرا.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨